

١٩٥٦/٨/١٦

# الرقابة الدولية على القناة... بريطانيا التي تطالب بـ ٦ سنوات!

واجتمعت في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٥ ببريس ولكن فرنسا تقدمت بمشروع لهذا حيث فيه وضع القناة تحت رقابة لجنّة دولية لشرف على تنفيذ المائدة ورفضت إنجلترا هذا المشروع ، لأن فيه اعتداء على حقوق سيادة مصر صاحبة القناة وأصرّت على رفض المشروع الفرنسي من عام ١٨٨٥ حتى عام ١٨٨٨ ، لم الحظرت فرنسا أن التراجع عن التمسك بالجنة الدولية ، وقيلت أن يكون لمصر وحدها حق حماية القناة ، على أن يكون للدولة حق لبيع حكومة مصر ما يقع من مطالبات لشروط المائدة

ليس من المجيب أن إن تطالب إنجلترا اليوم بما أصرّت على رفضه طوال سنوات ست ١٨٨٥ ولكن ... لا قليل من السيادة

لا تزال إنجلترا مصر على فرض رقابة دولية على قناة السويس ، كما هو واضح من بيان وزير خارجيتها أمس والمجيب بأن إنجلترا التي ترى وجوب وضع القناة تحت رقابة دولية ، يدعى أن للقناة صيغة دولية ، وأوقت الدول سبب سنوات قبل إبرام معاهدة الاستانة ، لأنها كانت ترفض وضع هذه الرقابة على القناة

ذلك أن احتلال إنجلترا لمصر أثر خشيته الدول على حيدة القناة ، ولا سيما أن الأسطول الإنجليزي استطاعها لا تزال جنود الاحتلال ، ولا احتجت الدول على انتهاك إنجلترا لحرمة القناة ، أجابت في خطاب أرسلته إلى هذه الدول ، بأن الإجراءات التي اتخذتها كانت باسم صاحب السيادة على القناة ، ولشيت سلطانه ، وأن هذه الإجراءات لا تعارض أخلاقا مع مبدأ حيدة القناة

ولا طلبت الدول إنجلترا بالبقاء عن مصر تأكيدها لفسان حيدة القناة ، كان جوابها - لكي يطمئن ، هذه الدول التي أنتم الجلاء - أن قبلت هذه معاهدة لفسان هذه الحسيبة ولا بدأت المفاوضات بينها وبين الدول في يناير سنة ١٨٨٢ ، أرسلت إلى الدول مشروع معاهدة يجعل القناة تحت رقابة مصر وحدها باعتبارها صاحبة السيادة عليها ، ولكن احتلتها لمصر جعل الدول لا تطمئن إلى هذا المشروع ، وتطلب بوضع القناة تحت رقابة دولية ، فأخذت إنجلترا تماطل في الإنفاق على حشد التأسير ، وطلبت كل دولة بموافاتها بالمشروع الذي تفرعه ، واستمرت المماطلة من يناير سنة ١٨٨٢ ، حتى عام ١٨٨٥ ، حينما قبلت إنجلترا تحت ضغط الدول تأليف لجنة لوضع مشروع المائدة ، وعلى هذا تألفت اللجنة ،